اصلح لهم في الدنيا وكذا الاصلح للمفسدة عند هم في الدنيا ان يلتزم في حكمة
اعالهم واذا انتهوا الى ذلك سقطت مكالمتهم كما قال الامام في الارشاد
الكلام من الامرين عناد ومكابرة في الضروريات فحقيقة الخلاف بيننا
وبينهم في موضعين احدهما كون كل واقع رويّ فيه الاصلح للعباد والثاني
انه لو لم يكن ذلك اي لو لم يكن كل واقع رويّ فيه الاصلح للعباد بان وقع ما ليس اصلح لهم كان وقوعه نقصا لما مر من ان المنع من الاصلح يخل بوجوب تنزه
تعالى عنه وقد علمت ان قولهم في كل منهما خطأ لما لزم عليه من العناد
ومكابرة الضرورة كما قدمناه ولزمهم مع ذلك خطأ ثالث فقالوا به
وهو اي ذلك الخطأ عدم قدرته على اصلاحهم يعني الكفار والفسقة
وهدايتهم من ضلالتهم ولزومه لهم من قولهم بوجوب الاصلح وتفسيرهم
الواجب بانه الذي لا يمكن ان يقع غيره اذ قد كان من علومه تخليدهم
في النار الذي هو اصلح لهم عند المعتزلة ووقوع خلاف معلومه تعالى
محال لما مر من استلزامه المحال الذي هو الجهل فلا تتعلق القدرة به
اي بالوقوع المذكور لما تقرر من ان متعلقها الممكن دون الواجب والممتنع
فلا يكون قادرا على هدايتهم تعالى عن ذلك علوا كبيرا وتعلق القدرة تابع
للتعلق الارادة كما تقرر وقد ورد الكتاب العزيز بصحة تعلق الارادة
به قال تعالى ولو شاء ربك لآمن من في الارض كلهم جميعا وقال تعالى
ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها وقال تعالى ولو شاء الله لجعلهم امة
واحدة اي مهتدين او ضالين الى غير ذلك من الايات المقررة والاستعمال
العربي المتعارف لاهل اللسان كون مقابل الواقع مما يدخل تحت مشيئته
تعالى فيكون دخولا تحت قدرته تعالى وكونه لا يفعله اي انتفاء فعله

متعلقها

تعالى له الواقع ذلك الانتفاء على موافقة العلم بانه لا يفعله لا يسلبه
الامكان الذاتي المقتضي لصحة تعلق القدرة به وذلك اي الذي سلب
الامكان الذاتي فكان ممتنعا لذاته كاجتماع الضدين هو الذي لا تتعلق
به القدرة لعدم صلاحيته لتعلقها الا لتصور في القدرة ذا استحالة
اي استحالة وقوع خلاف معلومه تعالى لغيره وهو تعلق العلم بعدم
وقوعه لا لذاته والحاصل ان ما امتنع وقوعه لتعلق العلم بعدم وقوعه
ممكن لذاته ممتنع لغيره وامتناعه لغيره لا يسلبه الامكان الذاتي
الصحيح لتعلق القدرة به فزعمهم انه غير مقدور يعني انه لا يصح تعلق القدرة
به باطل وليس هو اي للمعتزلة في هذا المطلوب وهو زعم الوجوب
على الله تعالى مستمسك بفتح السين اي شيء يستمسكون به مستهك
بكسرها اي له استمساك اي ادنى قوة ونحن معشر اهل السنة لا ندين الله
تعالى عارضوع على ما ندين به الله به اعتقادا ان الله سبحانه
يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا يسئل عما يفعل كما نطق به كتابه العزيز في
الايات الثلاث المشار اليها وهي قوله تعالى ان الله يفعل ما يشاء وقوله
تعالى ان الله يحكم ما يريد وقوله تعالى لا يسئل عما يفعل كل عوض واجب
اذ لها خالقه سبحانه من الرزق فهو فضل منه عليهم ولا استحقاق
عليه تعالى لا يقبح منه تركه اذ استحقاق ذلك الرزق انما يكون لغير المملوك
واما المملوك لجهله هو به اي ذاته المتخصصة وقدرته وافعاله كيف يستحق
بعمله على مالكه اجرا ورعاية مصلحة فضلا عما اي عن ان يستحق رعاية ما
هو الاصلح وهو اي واحد الا ان ذلك المملوك مستحق عليه ذلك العمل لمالكه
اذ قد علمت ان ذلك العمل مستحق على ذلك المملوك لمالكه فرجع قوله

لأما استحالته والا كان
اختياره ذاتيا

Copyright © King Saud University